**بيان مشترك – منظمة العفو الدولية**

التاريخ: 3 نوفمبر 2025 رقم الوثيقة: MDE 12/0454/2025

# مصر: هدى عبد المنعم تكمل سبع سنوات خلف القضبان رغم تدهور حالتها الصحية: دعوة عاجلة للإفراج الفوري عنها

تكمل المحامية البارزة والمدافعة عن حقوق الإنسان هدى عبد المنعم، اليوم سبع سنوات متواصلة خلف القضبان منذ اعتقالها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وتُعرب حملة الحرية لهدى عبد المنعم والمنظمات الحقوقية الموقعة أدناه عن قلقها البالغ واستنكارها لاستمرار احتجازها التعسفي، رغم معاناتها من أمراض مزمنة تهدد حياتها، وتطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عنها.

في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، ألقي القبض على هدى عبد المنعم وتعرضت للاختفاء القسري لمدة 21 يومًا قبل أن تظهر أمام نيابة أمن الدولة العليا في 21 نوفمبر/تشرين الثاني، حيث وُجهت إليها اتهامات تتعلق بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية" و"نشر أخبار كاذبة" على خلفية عملها الحقوقي.

واستمر احتجازها احتياطيًا بشكل تعسفي لأكثر من خمس سنوات، إلى أن أصدرت محكمة أمن الدولة طوارئ في 5 مارس/آذار 2023 حكمًا بسجنها خمس سنوات. ورغم انتهاء مدة العقوبة في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، لم يتم الإفراج عنها؛ بل أُعيد التدوير على ذمة قضيتين جديدتين بالاتهامات ذاتها، في انتهاك واضح لمبادئ المحاكمة العادلة، التي تقتضي عدم جواز محاكمة الشخص عن التهمة نفسها مرتين.

خلال السنوات الماضية، تدهورت الحالة الصحية لهدى عبد المنعم بشكل خطير، إذ تعاني من:

- جلطات مزمنة في الأوردة العميقة والرئتين
- ارتفاع حاد في ضغط الدم وتدهور في وظائف الكلى أدى إلى توقف الكلية اليسرى عن العمل
- أزمات قلبية متكررة
- آلام شديدة في المفاصل تصل لضرورة إجراء جراحة تبديل مفصل ركبة

وفي أغسطس/آب 2025، أصيبت بأزمتين قلبيتين متتاليتين خلال أسبوع واحد، مما يشير إلى خطر وشيك على حياتها في ظل استمرار احتجازها.

يُذكر أن العديد من الجهات الدولية قد تناولت قضيتها بقلق متزايد؛ إذ أعربت الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة — بما في ذلك المقرّر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وفريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي، وفريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرّر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرّر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرّر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مكافحة الإرهاب — في مراسلة رسمية بتاريخ 17 فبراير 2022، عن قلقها البالغ من استمرار احتجازها التعسفي واستخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لتجريم عملها المشروع في مجال حقوق الإنسان، مطالبةً بالإفراج الفوري عنها وضمان حصولها على الرعاية الطبية اللازمة.

كما جدّدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيان صادر في يناير/كانون الثاني 2025 قلقها من إساءة استخدام قانون مكافحة الإرهاب في مصر لقمع الأصوات المستقلة والمدافعين عن الحقوق الأساسية.

وفي السياق ذاته، سلط البرلمان الفيدرالي البلجيكي الضوء على هدى عبد المنعم كقضية رمزية في البيان التمهيدي لقراره الصادر عام 2023 بشأن حقوق الإنسان في مصر، حيث دعا أعضاء البرلمان مرارًا إلى إطلاق سراحها. كما عبّرت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي في بيانها الصحفي الصادر بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2024 عن قلقه العميق إزاء تزايد القمع بحق المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان هدى عبد المنعم، داعيًا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنها وضمان سلامتها الجسدية والنفسية. وكان البرلمان قد طالب بالفعل بالإفراج عنها في قراراته بشأن مصر في جلستيه العامتين لعامي 2020 و2022.

منح مجلس نقابة المحامين الأوروبية (CCBE) جائزة حقوق الإنسان لعام 2020 لهدى ومحامين مصريين آخرين محتجزين تعسفيًا، وحثت السلطات المصرية مرارًا وتكرارًا على إطلاق سراحها.

تؤكد هذه البيانات المتكررة أن قضية هدى عبد المنعم ليست حالة فردية، بل جزء من نمط أوسع من استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، مما يتطلب تحركًا عاجلًا من السلطات المصرية لإنهاء معاناتها وضمان احترام التزاماتها الدولية.

وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تقدّمت ابنتها جهاد خالد بدوي بالتماس إلى رئيس الجمهورية للمطالبة بالعفو العاجل عن والدتها نظرًا لتدهور حالتها الصحية الخطيرة.

تطالب حملة الحرية لهدى عبد المنعم والمنظمات الحقوقية الموقعة أدناه السلطات المصرية بما يلي:

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عنها احترامًا لحقها في الحرية والحياة.
2. تمكين المجلس القومي لحقوق الإنسان والآليات الأممية المعنية من متابعة حالتها وظروف احتجازها والتأكد من حصولها على الرعاية الطبية المناسبة.

هدى عبد المنعم محامية وعضو سابق في المجلس القومي لحقوق الإنسان، حائزة على جائزة الدفاع عن حقوق الإنسان مجلس نقابات المحامين الأوروبيين ٢٠٢٠، وعُرفت بدفاعها عن ضحايا الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي في مصر. وتمثل قضيتها رمزًا لمعاناة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان الذين يُستهدفون بسبب عملهم السلمي والمشروع. وتدعو الحملة جميع الأفراد والمنظمات إلى التضامن مع مطالبها، والضغط على السلطات المصرية لضمان الإفراج الفوري عنها، ووضع حد لاستخدام القضاء الاستثنائي لإسكات الأصوات المستقلة في مصر.

المنظمات الموقعة:

- التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
- حملة الحرية لهدى عبد المنعم
- الديمقراطية الرقمية الآن
- الشبكة الأورومتوسطية للحقوق
- مِنا لحقوق الإنسان
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- مجلس نقابات المحامين الأوروبيين
- محامون للمحامين
- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
- مركز النديم
- مركز ديمقراطية الشرق الأوسط
- المفوضية المصرية للحقوق والحريات
- المنبر المصري لحقوق الإنسان
- منصة اللاجئين في مصر
- منظمة العفو الدولية
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير لحقوق الإنسان